

وكذا لو مرض هو على الاصح واختلف فيما اذا مرض بجرح نفسه والخيار
 عدم سقوطها كالوسا في ظاهر الرواية وهو الصحيح وانفتحت
 الروايات على عدم سقوطها فيما لو سافر طالما يعني بعد ما افطر اما
 لو افطر بعد ما سافر لم يجز نهر واحترز بقوله غير مضطر عن المضطر
 اذا كفارة عليه وقوله **لزمه القضاء والكفارة** جواز الشرط وقوله
الجاء وعطف عليه بيان لما يجب به القضاء والكفارة وقوله **في احد**
السبيلين اي من انسان لا جنسي فحسبنا واحترز بقوله اي
 من انسان عن نحو البهيمة كالجنية ويقوله لا جنسي عما لو فعل بنفسه
 وقوله على الفاعل والمفعول به اطلق فعد ما اذا انزل اوله ينزل
 والدبر كالقبل في الاصح لان الحمل مشتهى على الكمال وانما لم يجز الحد
 لانه يتعلق بالزنا حقيقة ولم يوجد لانه عبارة عن الجماع في الفرج
 الخالي عن الملك وشبهته ولا معنى لانه ليس فيه احسا والفراس
 واشتبهاء الانساب والاكل اي وكذا مما يجب به القضاء والكفارة
 الاكل والشرب وان قل سواء فيه ما يتعدى به او يتد اوى به فعلى
 هذا لا يجز الكفارة في شرب الدخان لا سيما على قول من فسر التغذي
 بما عمل الطبع للاكل وشربه وتنقص به شهوة البطن كذا ذكره شيخنا
 مخالفاً للمصنف **وايما يوجب القضاء والكفارة**
 لا يمكن المحرز عن اكل اللحم التي اذا زاد بحيث لا يجز الكفارة
 لزوجه به عن الغدامة واكل الشحم في الحقيق باللبث
 وفي السراج

وفي السراج انه الاصح والمخلاف في غير القديم وان كان قد بدا يجز
 بل خلافه وعلى هذا اوراق الاشجار انت توكل عادة تجز فيها والا فلا
 وعلى هذا التفصيل النباتات كلها كذا قالوا وهذا يقتضي اعتبار العادة ايما
 في التي من اللحم والشحم والذوا الفرة ومنه اكل النخلة وقسمها الا ان يصنع
 في فمها شت ولم يجز لها طعاما **وايما يوجب حنطة او سمينة** ونحوها
 من خارج في الحنار والتميد بقوله في الحنار بالسنة لوجب الكفارة
 والا فلا يحد في حنار الصريرة واكل الطين اليرمني مطلقا سواء اعتاد
 اكله او لم يعتده لانه يوكل للتداوي فكان اخطارا كاملا كذا في الجنبس
 وغير اليرمني كالطفل ان اعتاد اكله وكذا الملح لا يجز الا اذا اعتاد اكله
 وهذه وجز في قليله تجز دون كثيره **وايما يوجب براق ذبحة او صد بقه**
 لانه يكثر ذبه لوي لا يلزمه الكفارة بايما يوجب براق غيرها لانه يعافه
 واكله بعد غيبته او بعد مجامعة سواء بلفه الحديث وهو قوله عليه
 السلام الغيبة فطر الصائم او لم يبلغه عرف تاويله او لم يعرف افناه
 مفتي اولاد الفطر بالغيب يخالف القياس لان الحديث مؤول بالجماع
 بدهاب الثواب بخلاف حديث الجمامة فان بعض العلماء اخذ بظاهره او بعه
 مس او قبله بشهوة او بعد مناجاة من غير انزال طائنا انه اخط
 بالسر او القبلة الا اذا تناول حديثا واستغنى فبقها فاطم فلا كفارة عليه
 وان اخطا فبقه ولم يجز الحديث لان طاهر الفتوى والحديث يصير
 شبهة او بعد دهن شارب طائنا انه اخطر بذلك انه ستمى الا اذا افناه

Copyrighted by University